الأنباء
الثلاثاء 1 ابريل 2014

أكد على دور البنك في تعزيز التبادل التجاري الخليجي ـ التركي

العمر: المؤشرات المالية لـ «بيتك ـ تركيا» في نمو مطرد

قال الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي (بيتك) رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي التركي «بيتك ـ تركيا» محمد سليمان العمر ان البنك الذي بدأ العمل في تركيا قبل 25 عاما، اصبح أحد النماذج المهمة والبارزة لنجاح القطاع الخاص الكويتي في العمل بالأسواق الخارجية واقتناص الفرص الاستثمارية وإضافة دور اجتماعي وتنموي لأعماله من خلال تبنيه لهدف تحقيق التقارب التجاري والاقتصادي بين تركيا والدول المجاورة لها، والكويت ودول مجلس التعاون، مما يعزز التعاون بين الدول ويساهم في تطوير علاقات الشعوب وتغليب المصالح المشتركة وقيم التفاهم والتعايش والتعاون الحضاري.

وأضاف العمر في تصريح صحافي ان النمو والتوسع في أعمال «بيتك ـ تركيا» والخطط التي يسعى البنك الى تحقيقها على الساحة الخليجية والأسواق العالمية ثمرة جهود كويتية تركية تؤكد على ما يربط البلدين من ارث حضاري وثقافي مشترك، ورؤية متوافقة تحملها قيادة البلدين، تولي أهمية للملف الاقتصادي في تحقيق الاستقرار والتنمية ورفاهية الشعبين، مشيرا الى ان «بيتك ـ تركيا» يتبنى نهجا استراتيجيا توسعيا يشمل دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا، ويرتكز على بناء وتعزيز جسور التعاون والتبادل الاقتصادي وتحقيق المصالح المشتركة بين شعوب ودول المنطقة.

وأشار إلى ان «بيتك ـ تركيا» حقق أرباحا عن عام 2013 بلغت 300 مليون ليرة تركية بنسبة زيادة 20٪، وبلغ إجمالي أصول البنك 25,9 مليار ليرة بنسبة زيادة 37٪، مواصلا بذلك النمو الذي حققه البنك في السنوات الأخيرة، ويعمل على افتتاح بنك يعمل وفق الشريعة ويقدم خدمات متكاملة في ألمانيا، في خطوة تستهدف توسيع دور الفرع القائم حاليا في مدينة مانهايم الألمانية، كما طرح منتجات جديدة حققت نجاحا كبيرا مثل حسابي الذهب والفضة، وترتيب إصدار صكوك للحكومة التركية بقيمة 1,5 مليار دولار وصكوك أخرى لصالح البنك تصل قيمتها إلى 450 مليون دولار، وافتتح البنك 47 فرعا خلال العام الماضي ليصل إجمالي عدد فروع «بيتك ـ تركيا» في تركيا وخارجها الى 267 فرعا، وواصل تقديم خدمات بنكية تتمحور حول العميل بأدوات مثل حساب الذهب وأجهزة إكس تي إم التي تقدم خدمات الأفرع وخدمات الصراف الآلي لتصل إلى 50 جهازا للوصول إلى خدمات مصرفية بدون الحاجة للفرع، إذ تستخدم هذه الأجهزة كأفرع رقمية وسيستمر في خدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل القوة الدافعة للاقتصاد التركي.

وقال إن البنك يطمح في أن تصل أصوله إلى 30 مليار ليرة في 2014 وأن تزيد فروعه إلى 320 فرعا في تركيا وخارجها، منوها الى أن قدرات وإمكانيات البنك المتنامية دفعته إلى البحث عن فرص في الأسواق الدولية، خاصة القريبة من تركيا، فافتتح مكتبا في كازاخستان واتجه إلى السوق الأوروبي، حيث افتتح أول فروعه في مدينة مانهايم الألمانية، وبنك في دبي وحصل على ترخيص في قطر، ويمارس بنك أنشأه في البحرين أعماله بنجاح ويعتبر الآن من أنشط البنوك الأجنبية العاملة هناك.

وأضاف العمر أن «بيتك ـ تركيا» يدرس حاليا العديد من المشاريع والصفقات على الصعيد الخليجي وفي السوق التركي والدول المجاورة، كما سيواصل التوسع من خلال الأسواق التي يعمل فيها، بالإضافة الى تطلعه للعمل في أسواق جديدة تضيف بعدا عالميا لأنشطته وتعزز من دوره وتحقق خططه وأهدافه الاستراتيجية.

وأشار إلى ان مسيرة «بيتك ـ تركيا» تجسد مراحل مهمة من تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية وتجارب العمل المشترك بين الكويت والجمهورية التركية، فقد جاء تأسيس «بيتك ـ تركيا» في عام 1988 برأسمال 10 ملايين دولار في أوج ازدهار العلاقات بين البلدين ونمو التبادل التجاري وتطلع تركيا إلى الأسواق الخليجية الزاخرة بمشاريع التنمية، وقد ساهم في إنشاء البنك الذي كان أول خطوات «بيتك» في التوسع الدولي هيئات ومؤسسات رسمية من البلدين مثل التأمينات الاجتماعية والأوقاف بالإضافة إلى القطاع الخاص.

وقال العمر ان «بيتك ـ تركيا» يساهم في أرباح «بيتك»، حيث يركز البنك على تمويل الشركات والمشاريع المنتجة وأنشطة التصدير ومجال الصناعة، واستطاع أن يزيد من عدد موظفيه وينوع سلة خدماته ومنتجاته ويعزز أنشطته لتواكب استراتيجيته الطموحة وجهوده للتوسع داخل وخارج تركيا، وحقق بذلك نموا متوازنا ومستمرا جعله حاليا ينافس على مراكز متقدمة بين البنوك التركية في مجالات عمله المختلفة مثل التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية وتمويل الشركات والصفقات الكبرى وتثمير أموال عملائه، مشيرا إلى انه في نتائج عام 2013 تراوحت نسبة الزيادة في الأصول والودائع وحقوق المساهمين بين 25 إلى 35٪، كما ابرم «بيتك ـ تركيا» العديد من الصفقات مع شركات كبرى في تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، ونظم العديد من الزيارات للوفود الاقتصادية التي تشرح فرص ومجالات ومزايا الاستثمار في تركيا للفعاليات الاقتصادية والتجارية في دول مجلس التعاون الخليجي.

محمد العمر

ما يقارب 23٪ من الناتج المحلي الإجمالي

«الوطني»: 11 مليار دينار الفائض المتوقع لـ 2014/2013

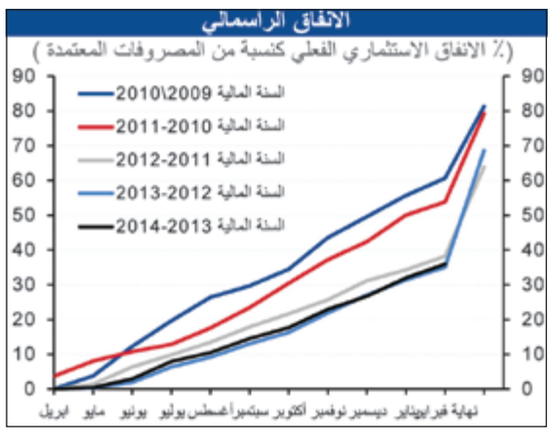

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان بيانات المالية العامة للأشهر الاحد عشر الأولى من السنة المالية 2014/2013 تظهر ارتفاع الإنفاق الحكومي بواقع 7٪ على أساس سنوي في شهر فبراير ليصل الى 11,3 مليار دينار، وذلك على خلفية ارتفاع المدفوعات التحويلية. وقد ساهمت المدفوعات التحويلية في دفع نمو المصروفات الجارية، بينما ظل الإنفاق الاستثماري على وتيرته. ومن المفترض، كما جرت العادة، أن يسجل الإنفاق قفزة خلال الشهر الأخير من السنة المالية (أي شهر مارس)، الأمر الذي قد يرجع جزئيا الى التوقيت في الإشهار عن البيانات. ولكن من المتوقع أن يأتي معدل نمو الإنفاق الإجمالي في السنة المالية 2014/2013 عند 4٪، أي أقل عن العام الماضي.

28,9 مليار دينار الإيرادات الحكومية الإجمالية حتى فبراير

وقال التقرير استمرت التحويلات بين الجهات الحكومية في دفع نمو المصروفات الجارية التي عوضت الانخفاضات الحادة في شريحة السلع والخدمات. فقد سجلت المصروفات الجارية ارتفاعا بواقع 7٪ على أساس سنوي خلال شهر فبراير لتصل الى 10,4 مليار دينار، وذلك نتيجة الارتفاع في التحويلات لصندوق التأمينات الاجتماعية بواقع 1,3 مليار دينار. وقد عوضت هذه التحويلات الانخفاض في الإنفاق على السلع والخدمات الذي هبط بواقع 24٪ على أساس سنوي، وذلك نتيجة انخفاض تكاليف شراء الوقود من المصافي الحكومية مع انخفاض أسعار النفط.

في الواقع، فإن تلك المدفوعات التحويلية لها أثر محدود على الطلب المحلي، وبالتالي فإن بيانات الانفاق هذه قد لا تعكس مساهمتها في تحفيز الاقتصاد. وإذا ما استبعدنا المدفوعات التحويلية لصندوق التأمينات الاجتماعية المذكورة أعلاه، فقد يسجل نمو الإنفاق الحكومي الإجمالي انخفاضا بواقع 6٪ على أساس سنوي. ومن المحتمل أيضا أن يكون هذا الانخفاض أكبر حجما عند استبعاد بعض المصروفات الأخرى التي لا تؤثر على الطلب والتي لا تتوافر البيانات الخاصة بها.

واشار التقرير الى انه على الرغم من استقرار النمو في المصروفات الرأسمالية، إلا أن وتيرة الإنفاق لا تزال معتدلة. فقد بلغ الانفاق الرأسمالي 0,9 مليار دينار حتى شهر فبراير دون تغيير عن مستواه في العام السابق. إلا أن حجم الإنفاق المعتمد لا يزال منخفضا مقارنة بالسنوات السابقة عند 36٪ من إجمالي المصروفات المعتمدة للسنة المالية بأكملها. ورغم أن الإنفاق في الشهر الأخير من السنة المالية الحالية (أي شهر مارس) من المتوقع أن يظهر تسارعا في وتيرة تنفيذ المشاريع، إلا أن الأثر الكامل سيظهر في إنفاق السنة المالية المقبلة.

وقال ان الإيرادات الحكومية الإجمالية بلغت 28,9 مليار دينار حتى شهر فبراير، بانخفاض بلغ 2٪ عن السنة المالية السابقة نتيجة تراجع الإيرادات النفطية، حيث تراجع سعر خام التصدير الكويتي بواقع 3٪ على أساس سنوي خلال الفترة ذاتها. وفي المقابل، ارتفعت الإيرادات غير النفطية بواقع 23٪ على أساس سنوي، وهو ما قد يعزى الى دفعات من لجنة الأمم المتحدة للتعويضات. إلا أن الإيرادات غير النفطية لا تزال تشكل 7٪ فقط من إجمالي الإيرادات. وساهم كل من ارتفاع الإنفاق وتراجع الإيرادات النفطية في انخفاض فائض الميزانية لفترة الاحد عشر شهرا بواقع 6٪ مقارنة بالسنة الماضية. ولكن الفائض لا يزال ضخما عند 17,6 مليار دينار. ونتوقع أن يبلغ فائض الميزانية للسنة المالية بأكملها 11 مليار دينار، أي ما يقارب 23٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بعد الأخذ في الاعتبار القفزة المعتادة في الإنفاق في نهاية السنة.

«المركزي» يتصدر الأسواق الخليجية بإصدار السندات والصكوك بـ 49٪

رصد المركز المالي الكويتي «المركز» في تقريره الأخير سوق السندات والصكوك في منطقة دول الخليج والذي سلط الضوء عن الاتجاهات المتعلقة بالإصدار الكلي في منطقة الخليج خلال عام 2013، حيث بلغ الحجم الإجمالي للإصدار الكلي الأولي للسندات والصكوك في منطقة الخليج 97,7 مليار دولار في عام 2013 مع زيادة بنسبة 14,5٪ عن المبلغ الإجمالي المصدر في العام السابق.

وتصدر شهر مارس من حيث عدد الإصدارات حيث بلغ إجمالي إصداراته 44 إصدارا. ولكن شهد شهر أكتوبر القيمة الأعلى بإصدارات بلغت قيمتها 13,5 مليار دولار ممثلة نسبة 13,8٪ من إجمالي إصدارات العام من خلال 29 إصدارا.

وقد تصدر البنك المركزي الكويتي اصدار الصكوك في منطقة الخليج بـ 25,4 مليار دولار، بنسبة 49٪ من الإصدارات الإجمالية من خلال 66 إصدارا.

وإصدارات البنوك المركزية يقصد بها سندات الدين التي تم إصدارها من قبل البنوك المركزية في منطقة الخليج العربي من العملات المحلية ذات استحقاقات قصيرة المدى لضبط مستويات السيولة النقدية.

وتم إصدار 51,5 مليار دولار من قبل البنوك المركزية التابعة للكويت والبحرين وقطر وعمان خلال عام 2013.

وبلغ إجمالي إصدارات البنك المركزي القطري 16,20 مليار دولار بزيادة ملحوظة بلغت 17,55٪ عن العام السابق.

«المصالح العقارية»: 9,2 ملايين دينار خسائر 2013

أعلنت شركة المصالح العقارية نتائجها للسنة المالية 2013 بخسارة صافية قدرها 9,2 ملايين دينار، بواقع 42,7 فلسا خسارة للسهم الواحد، مقارنة بربح 392 ألف دينار بواقع 1,81 فلس ربح للسهم الواحد لعام 2012.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة حمد العيسى: «أتت هذه النتائج متوقعة في إطار خطتنا للخروج من تبعات الأزمة المالية العالمية وطي صفحتها والانتقال بالشركة إلى الربحية مع نهاية هذه الخطة»، مؤكدا أن الشركة تسير «وفق خطة مدروسة لإعادة هيكلة أصول الشركة والتخارج من استثمارات غير مجدية قامت بها الإدارة السابقة أضعفت حقوق المساهمين وكبدت الشركة خسائر كبيرة، إذ تقاعست الإدارة السابقة عن أخذ مخصصات مالية لاستثماراتها غير المدروسة مما استنزف السيولة المالية للشركة وأضعف مركزها المالي، حيث أدت المخصصات بخفض حقوق المساهمين من 43,1 مليون دينار الى 34,4 مليون دينار».

وأضاف العيسى أن احد الأسباب الرئيسية لخسائر هذا العام هو أن الإدارة السابقة استثمرت في مشروع «برايم تاور» ومشروع «بوليغون» في دبي وذلك دون أخذ مخصصات مالية لهذه الاستثمارات مما تسبب بخسارة بلغت 6 ملايين دينار. كما أخذت الشركة مخصصات إضافية لبعض استثماراتها الأخرى تطبيقا لسياستها التحوطية، وذلك حفاظا على حقوق المساهمين في المستقبل.

مركز الاتصال في «بوبيان» يواكب أحدث التطورات

أكد مدير عام قنوات التوزيع والمبيعات بمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد فهد الفوزان على أهمية مركز الاتصال وخدمة العملاء في التطورات التي شهدها بنك بوبيان خلال السنوات الأخيرة، خاصة أن المركز يعتبر بمنزلة الواجهة الرئيسية ونقطة اللقاء المستمرة مع العملاء. وأوضح الفوزان أن التطور الذي شهده مركز الاتصال وخدمة العملاء الخاص ببنك بوبيان ساهم بشكل رئيسي في حصول البنك وعلى مدار أربع سنوات على جائزة سيرفس هيرو باعتباره افضل بنك إسلامي في خدمة العملاء.

وأضاف: منذ عام 2010 وإدارة البنك تضع أمامها هدفا رئيسيا في رفع مستوى خدمة العملاء من خلال التركيز على مختلف قنوات التواصل معهم ومن بينها مركز الاتصال وخدمة العملاء والذي تم تحديثه وفق أحدث المعايير والأسس التقنية العالمية بحيث أصبح أحد أهم مراكز الاتصال والتواصل مع العملاء ليس على مستوى البنوك المحلية فحسب بل والإقليمية. وأشار إلى أن التوسع في مركز الاتصال والحرص على خدمة العملاء على مدار الساعة بصورة أفضل أدى إلى انتقال المركز إلى موقع جديد في منطقة حولي، حيث تم تزويده وتحديثه بأحدث النظم التي تضاهي البنوك العالمية.

مرشح «الغرفة» علي البغلي يطالب بضرورة إنهاء عصر البيروقراطية

علي البغلي

أكد مرشح غرفة التجارة والصناعة علي البغلي على ضرورة إنجاح القائمين على العمل في الغرفة من إتمام عرس الانتخابات بشكل ديموقراطي يجب أن يحتذي في كافة المناسبات الديموقراطية على مستوى الكويت، انطلاقا من اتباعها لنظم الفرز الآلي، وحتى سبل التنظيم وتهيئة الأجواء المناسبة للمتنافسين، واصفا فوز قائمة الأسرة الاقتصادية كل عام بانه دليل على انعدام المنافسة وعلى صعيد التوجهات المستقبلية لأعضاء الغرفة في إطار المشاركة في حل المشكلات الاقتصادية العالقة ومعالجة القضايا الحيوية في الدولة، لفت إلى أن الغرفة تسير في النهج الإصلاحي لتطوير الأداء الاقتصادي بكافة قطاعاته الصناعية والتجارية والاستثمارية، وهو عمل تقوم به الغرفة منذ سنوات ممتدة. وشدد على ضرورة أن تستكمل الغرفة نهجها في متابعة جميع الأمور والقضايا المتعلقة بالشأن الاقتصادي وإبداء الرأي الفني المتخصص فيها، وكذلك المشاركة في التشريعات والاستشارات الهادفة إلى تطوير الأداء الاقتصادي بحيادية وعدم التمييز من حيث الاستثمار وتوزيع الأدوار وضرب البغلي مثالا لمشاركة الغرفة بوضع الأسس التشريعية للقوانين الاقتصادية، بمشاركتها في تعديل قوانين الـ B.O.T والتخصيص وقانون الشركات وحماية المستهلك، وغيرها من القوانين التي أبدت الغرفة فيها رأيا سديدا، مؤكدا ان على من يحالفه الحظ بالفوز بمقعد العضوية بمجلس إدارة الغرفة العمل على ضرورة عودة دور الغرفة البارز المعهود مشيرا الى أن دخول أعضاء جدد سيضع النقاط على الحروف وسيبرز الدور التنموي الحقيقي للغرفة بدلا من القوائم المدعومة من كبار التجار. وقال إن الانتقادات الأخيرة التي أثيرت كانت سياسية لأن من ينتقد بقصد الإصلاح لا يسلك هذا الطريق أما أن تشطب تاريخا عامرا بالإنجازات فهذا أمر غير منطقي مضيفا أن الإصلاح لا يأتي أبدا عن طريق النقد غير البناء. وأعرب البغلي عن رضاه التام عن أداء الغرفة في السنوات الماضية رغم الملاحظات التي لا تذكر ولا سيما انها كانت بالماضي حاضرة في القضايا المطروحة اقتصاديا واجتماعيا، كما انها ستكون عليها مسؤولية المشاركة في تنفيذ ودراسة خطط التنمية وكيفية إعطاء القطاع الخاص الدور الذي يستحقه. في وقت لم نجد فيه أي دور فعال للقطاع بالتناغم مع الحكومة سوى أمور بسيطة وأشار إلى ان الكويت كانت في بداية الأزمة المالية 2008 في حاجة إلى «الريبو» أما الآن فالإنفاق الاستثماري بات ضرورة، خصوصا ان الكويت لاتزال في قلب الأزمة بسبب قصور في الدراسات التنموية والاستثمارية، وان لم يعط القطاع الخاص دورا في المشاريع ستكون هناك أزمة واضحة، منوها إلى ان التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة في تنفيذ خطة التنمية هو الخوف من الخطأ وإن لم تتجاوزه سيكون ذلك تحديا كبيرا في التنفيذ، وحول إيجابيات هيئة أسواق المال قال انه يعطي لصغار المستثمرين دورا ويحقق الشفافية بدلا من الأخبار والشائعات المغرضة لبعض المتداولين.

الأڤنيوز يشارك بساعة الأرض للسنة السادسة على التوالي

شارك الأڤنيوز حدث ساعة الأرض العالمي الذي ينظمه الصندوق العالمي للحياة البرية، وذلك بإطفاء أجزاء من الإضاءة الخارجية يوم السبت الماضي في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء ولمدة ساعة واحدة. حيث يهدف هذا الحدث السنوي الى الحد من الانبعاثات السامة المؤثرة في البيئة وكذلك رفع مستوى الوعي البيئي لدى عامة أفراد المجتمع بالتغيرات المناخية وتأثيراتها الحالية والمستقبلية على الحياة في الكرة الأرضية.

وصرحت إدارة الأڤنيوز في هذه المناسبة «ان المشاركة في ساعة الأرض تهدف الى زيادة الوعي حول تأثير استهلاك الكهرباء في ظاهرة الاحتباس الحراري، والمساهمة في اتخاذ الخطوات الإيجابية للحد من التغيرات المناخية. كما أكدت ان الإدارة حريصة على المشاركة في مثل هذه الفعاليات والمبادرات التي تعزز الوعي البيئي سواء على المستوى المحلي أو العالمي من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات على مدار العام».

مدخل برستيج أثناء ساعة الأرض

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

دعوة رسمية

يسر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية دعوة السادة أعضاء الجمعية

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

الذي سيعقد يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٤/٤/١٦ في تمام الساعة الثالثة بعد الظهر بمقر الجمعية الكائن بمنطقة الشويخ الشمالي (قطعة ٧ - شارع ٧١ - مبنى ١٢).

علماً بأن جدول الأعمال سيتضمن الموضوعات التالية:

١- سماع التقرير الإداري لعام ٢٠١٣.
٢- سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١.
٣- المصادقة على البيانات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١.
٤- مناقشة مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية ٢٠١٤.
٥- تعيين مراقب الحسابات.

و بهذه المناسبة نود الإفادة بما يلي:

- أن من لهم حق حضور اجتماع الجمعية العمومية هم الأعضاء العاملون الذي أمضوا في عضوية الجمعية ستة أشهر على الأقل سابقة على تاريخ انعقاد الجمعية العمومية وبشرط أن يكونوا قد سددوا اشتراكاتهم لعام ٢٠١٤.

- يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء الذين لهم حق حضور الاجتماع فإذا لم يكتمل العدد القانوني في الموعد المحدد يؤجل الاجتماع لمدة نصف ساعة ويكون الاجتماع بعدها صحيحاً مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين على ألا يقل عددهم عن عشرة أعضاء.

والله ولي التوفيق

أمين السر